

البناء

21 كانون الأول 2011

مؤتمر لـ«المركز اللبناني للدراسات» عن اللامركزية
البلديات الموحّدة مهمّة على صعيد التنمية الإدارية والبشرية



نظّم المركز اللبناني للدراسات، بالتعاون مع سفارة سويسرا في لبنان، مؤتمراً أمس في فندق «مونرو» عن اللامركزية الإدارية في لبنان، بعنوان «ماذا ينبغي أن يكون دور السلطات المحليّة المناطقية في إطار اللامركزية الإدارية؟»، حضره وزير الداخلية السابق زياد بارود، سفير سويسرا روث فلينت، نائب رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي السويسري جان ستودير، مدير مركز «كارينغي» للشرق الأوسط الدكتور بول سالم، مدير عام الإدارات والمجالس المحليّة في وزارة الداخلية خليل حجل، حشد من رؤساء البلديات واتحادات البلديات، إضافة إلى محامين ومهتمين.

عطا الله استهل المؤتمر بكلمة ألقاها مدير المركز اللبناني للدراسات سامي عطا الله أشار فيها إلى «الدور المهمّ للبلديات على المستوى المحلي، والذي شكّل حافزاً لتعزيز عمل اللامركزية في البلاد»، معتبراً «أن نطاق عمل البلديات يبقى مقيداً على الصعيدين الإداري والمالي، حيث تفتقد معظم البلديات الـ 968 القدرة الإدارية للقيام بالكثير من الخدمات الملقاة على عاتقها، فضلاً عن خضوعها للرقابة من جانب جهات وسلطات مختلفة ومتعددة، ما يحدّ من قدرتها على تلبية متطلبات مكوثاتها، إضافة إلى عدم امتلاك البلديات الموارد الضريبية اللازمة لإطلاق المشاريع والمخططات الإنمائية.»

وإذ لفت عطا الله إلى «أهمية دور اتحادات البلديات في إطار المركزية، حيث أن هناك 48 اتحاداً بلدياً، بينهم 35 إلى 36 تأسسوا في السنوات العشر الأخيرة، ويضمون قرابة 660 بلدية (ثلاثي بلديات لبنان)، إلا أنّه أبدى تحفظاً على أدائها، لأنّ في معظمها إدارات ضعيفة ولديها مشكلة في تنظيم الصلاحيات، وعدم القدرة على جمع رسوم العضوية، واعتمادها كبير على موارد الصندوق البلدي المستقل.»

فلينت ثم ألفت فلينت كلمة جاء فيها: «بندرج هذا المؤتمر في إطار سلسلة مؤتمرات تنظّمها السفارة السويسرية، وتهدف إلى تنظيم الخدمات المقدّمة من قبل الجماعات المحليّة على الصعد كافة وتمويلها»، مشيرة إلى أن «هدف السفارة يتمركز حول تطوير النقاش، وإيجاد التأثيرات الإيجابية والعملية للامركزية.»

بارود من جهته ألقى بارود مداخلةً تحدث فيها عن «اللامركزية وأهميتها، لا سيما أنها وردت في «الطائف»، وأصبحت أحد البنود التي يجمع اللبنانيون عليها.»

وقال: «إن هذا الطابع الميثاقي والمحوري لاتفاق الطائف انسحب على اللامركزية وأصبحت جزءاً من الخطاب السياسي والدستوري والتنموي والإصلاحي، وعلى الرغم من ذلك، فإن اللامركزية مرشحة لأن تكون من المواضيع الأكثر إثارة للجدل خصوصاً عندما تقارب مسألة التمويل، وتوازن الجباية والإنفاق، ودخول الجغرافيا الإنتخابية ولعبة المصالح، وفضل السلطات المنتخبة، الوطنية منها والمحلية على الخط». وأشار إلى أنّ «البند الذي خصّص في وثيقة الوفاق الوطني عن اللامركزية انتهى بالقول بخطة إنمائية شاملة للبلاد، فالإنماء المتوازن قد لا يتفق أحياناً مع اللامركزية، بل تدخل السلطة المركزية على الخط.»

وتساءل: «هل يبقى تعزيز المناطق بالموارد الإنمائية على صورة الصندوق البلدي المستقل بما فيه الإشكاليات في المبلغ والتوزيع وعدالة التوزيع وآلياته؟»

وإذ دعا إلى قيام بلديات موحّدة لما في ذلك من أهمية على صعيد التنمية الإدارية والبشرية وقيام المشاريع التنموية بعيداً عن الاعتماد على تدخل السلطة المركزية، تحدّث بارود عن الواقع المحلي بين اللاحصرية واللامركزية، متناولاً وضع اتحاد البلديات الذي تحوّل في بعض المناطق إلى مجلس قضاء، في حين أن مناطق أخرى تشهد فصلاً جغرافياً بين البلديات التي تؤلف الإتحاد. بعدئذ، بدأت أعمال المؤتمر بجلسات ناقشت تجارب اتحادات البلديات والسياسات العامة المتعلقة بالسلطات المحليّة المناطقية، كما جرت مناقشة موارد الإنماء المحلي وقدراته ووضع الصندوق البلدي المستقل.